الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/49/466
7 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو الأقاليم

تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١١	٢
ثانيا -	الدعم المقدم لعملية السلم	١٢-٢٢	٤
	ألف - تقديم المساعدة في مراقبة عملية السلم	١٢-١٤	٤
	باء - المبادرات المتعلقة بالانعاش والتعمير والمصالحة الوطنية	١٥-٢٠	٥
	جيم - الانتخابات	٢١-٢٢	٧
ثالثا -	استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الانسانية	٢٣-٧٠	٧
	ألف - الأغذية والتغذية	٢٣-٣٣	٧
	باء - الزراعة	٣٤-٤٠	١٠
	جيم - الصحة والرعاية الطبية	٤١-٤٨	١١
	دال - المياه والتصحاح	٤٩-٥٣	١٣
	هاء - التعليم والتدريب	٥٤-٥٨	١٤
	واو - الجماعات ذات الأهداف المحددة	٥٩-٧٠	١٥
رابعا -	المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين	٧١-٧٥	١٨
خامسا -	ملاحظات ختامية	٧٦-٧٩	٢٠
مرفق:	التبرعات لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الانسانية إلى ليبريا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤		٢١

0311094 031194 94-38587

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، في جملة أمور، مطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية بأن تواصل تزويد ليبريا بالمساعدة التقنية والمالية وغيرها من أنواع المساعدة من أجل إعادة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم، وإعادة تأهيل المتحاربين.

٢ - وناشدت الجمعية العامة المجتمع الدولي أيضا تقديم المساعدة الكافية للبرامج المحددة في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى ليبريا (A/48/392 و Corr.1) بما في ذلك عن طريق المساهمات في الصندوق الاستئماني للمساعدة في تحمل تكاليف وزع قوات إضافية لحفظ السلم تابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

٣ - وفي نفس القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة وحشد المساعدة، من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها، وأن، يضع، عندما تسمح الظروف، وبالتعاون الوثيق مع سلطات ليبريا، تقديرا عاما للاحتياجات بغية القيام، متى كان ذلك مناسبا، بعقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٤ - ويتضمن التقرير الحالي وصفا للأنشطة التي اضطلع بها في ليبريا منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/48/392 و Corr.1) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وترد معلومات عن المساعدة التي تقدم إلى اللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة في تقرير منفصل يقدمه الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥ - وبالنسبة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، وجهت معظم جهود الأمم المتحدة إلى دعم عملية السلم في ليبريا، وتقديم مساعدة الطوارئ إلى ضحايا الحرب الأهلية؛ والمساعدة في إعادة توطين المشردين وإعادة دمجهم في المجتمعات المحلية؛ والبدء من جديد في أنشطة التنمية المستدامة. وكانت وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ناشطة جميعها في بذل الجهود الإنسانية، في إطار التنسيق الكلي الذي يقدمه المنسق المقيم للأمم المتحدة. وتضمنت الأولويات: (أ) إعداد نداء جديد لتقديم المساعدة الإنسانية لتغطية احتياجات مساعدة الطوارئ ودعم عملية السلم، (ب) تعزيز البرامج والمشاريع القائمة لحفز الاقتصاد المحلي عن طريق زيادة الناتج الزراعي وتحويل المعونة الغذائية إلى نقد، وإنشاء نظام مدعوم ذاتيا لتوزيع العقاقير واستعراض السياسات المتعلقة بالقطاع العام، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية وتقديم الدعم لصغار أصحاب المشاريع؛ (ج) دعم صياغة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي وخطة تنمية للمنطقة للمساعدة في إعادة التوطين ودمج المجتمعات المتأثرة.

٦ - وقد نص اتفاق كوتونو الموقع في بنن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣[1] على وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسريح الفصائل المتحاربة، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة، وإجراء انتخابات عامة وانتخابات رئاسية في غضون سبعة أشهر. وحتى آب/أغسطس ١٩٩٤، لم يحرز سوى تقدم محدود في أي من هذه المجالات: حيث استمر القتال بلا هوادة بين الفصائل المتحاربة؛ ولم ينزع إلا سلاح ٥٠٠ ٣ من المتحاربين الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ٥٠ محارب؛ كما أن الحكومة الانتقالية التي نُصِّبت أخيرا في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ كانت غير قادرة على بسط سطلانها خارج منروفيا. وكانت هناك قيود إضافية على عملية السلم تمثلت فيما حدث من تأخير لمدة ستة أشهر في توفير الكتائب الإضافية لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وفي إرسال كل فرقة المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

٧ - ومع اقتراب يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وهو الموعد المتوقع لإجراء الانتخابات، بدا واضحا أنه سيتعين تأجيل الانتخابات واتخاذ تدابير لإعادة تنشيط عملية السلم. ولهذه الغاية عقد في منروفيا مؤتمر وطني نظمه ائتلاف من مجموعات من المواطنين. ووجهت الدعوة إلى عقد اجتماع مواز في غانا للفصائل المتحاربة أسفر عن إبرام اتفاق أكوسومبو في ١٢ أيلول/سبتمبر، وقد وقع عليه السيد تشارلز تيلور عن الجبهة الوطنية القومية لليبريا والسيد الحاج كروما عن حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية والفريق هنريكيا باون من القوات المسلحة في ليبريا. وظهرت مقاومة سريعة لهذا الاتفاق في منروفيا وزادتها تعقيدا محاولة انقلاب قامت بها عناصر من القوات المسلحة في ليبريا وأحبط فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا محاولة الانقلاب، ولكن ارتفاعا مفاجئا في حدة القتال خارج منروفيا أسفر عن تدهور خطير في حالة الأمن وفرار ما يقرب عن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من مجتمعاتهم الريفية حيث التمس كثيرون منهم ملجأ مأمونا في البلدان المجاورة. ويذكر هذا بالمأساة التي وقعت منذ أربع سنوات عندما أرغم اندلاع الحرب الأهلية نصف السكان على التشرد في الداخل أو اللجوء إلى المنفى.

٨ - وحتى قبل وقوع أحداث أوائل أيلول/سبتمبر، استحكم القتال بين فصيلة تابعة لمجلس السلم في ليبريا والجبهة الوطنية القومية لليبريا وأدى ذلك إلى نقص كبير في الإنتاج الغذائي ووقف حقيقي في توزيع أغذية الطوارئ، وفي المدخلات الزراعية والإمدادات الطبية لمناطق في الجنوب الشرقي هي غيده الكبرى وسينو وريفيرسيز وباسا. وكانت هناك أيضا حوادث قتل متزايدة للمدنيين وتجاوزات خطيرة على السكان في هذه المنطقة. ولم يحدث سوى مرتين فقط في أواسط عام ١٩٩٤ أن استطاعت بعثتان مشتركتان من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوصول إلى سينوي باستخدام السفن. ووصفت الحالة الصحية والتغذوية لسكان ميناء غرينفيل والمناطق المحيطة بهم، البالغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٣٥ شخص، بأنها حالة مروعة.

٩ - ولم يتلق المدنيون المعوزون في شمال غربي منطقة لوفا أية معونة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بسبب حالة انعدام الأمن عموما والاقتتال بين قوة دفاع لوفا وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية وفصائل كروما وجونسون التابعة لهذه الحركة. ومع تصعيد هذا القتال إلى معركة كاملة في أواسط عام

١٩٩٤ اصبح الوصول إلى منطقتي بومي وكاب ماونت مستحيلا إلا في الفرص النادرة التي استطاعت فيها قوافل الإغاثة إيصال الأغذية والمواد الطبية وإمدادات الإغاثة الأخرى تحت حماية شديدة من قوات المراقبين العسكريين للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

١٠ - وبسبب هذه التطورات، فإن العدد الإجمالي للسكان الذين كانوا بحاجة إلى تلقي المساعدة الإنسانية، ولا سيما المساعدة الغذائية، قد زاد من ١,٥ مليون شخص في عام ١٩٩٣ إلى ١,٨ مليون شخص في آب/أغسطس ١٩٩٤. وكان بين هؤلاء ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص على الأقل ممن يصعب الوصول إليهم. وكان أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من المستفيدين المستهدفين هم من المشردين وضمنهم عدد يقدر بحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص فروا من منطقتهم الأصلية خلال الأشهر الستة الماضية.

١١ - ونتيجة للزيادة في توزيع الأغذية والاستجابة الطارئة الفعالة، فإن الوضع الصحي والتغذوي للسكان في المناطق التي يسهل الوصول إليها، بما في ذلك المشردون، قد تحسن كثيرا. كما أن إعادة الخدمات الأساسية في المناطق التي يمكن الوصول إليها قد أخذت تمضي بسرعة. فقد تضاعف عدد المرافق الصحية والمدارس العاملة، وأخذ يتوسع بسرعة برنامج الإصلاح وتشييد مضخات المياه كما تجري عملية ترميم الطرق. وكان من المتوقع أن يسهم توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأدوات والبذور في الوقت المناسب في مناطق البلد التي يسهل الوصول إليها في زيادة عائدات المحاصيل وتوفير الأمن الغذائي الأسري لمزارعين يبلغ عددهم زهاء ٠٠٠ ٦٠ شخص. وباختصار فإن تدفق المساعدات الإنسانية قد ازداد، وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بإنعاش ليبريا. بيد أنه ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لم يعد هناك مجال حقيقي لتقديم المساعدات الإنسانية أو لأعمال الإنعاش خارج منطقة منروفيا وبوشانان بسبب الشواغل الأمنية. وعلاوة على ذلك، فقد قامت الفصائل المسلحة بسرقة كافة المعدات تقريبا والعربات والأغذية والإمدادات الطبية التي قدمتها وكالات الغوث والتي كانت خارج العاصمة.

ثانيا - الدعم المقدم لعملية السلم

ألف - تقديم المساعدة في مراقبة عملية السلم

١٢ - علاوة على تقديم المساعدات الإنسانية إلى ليبريا منذ بدأت الأزمة، اضطلعت الأمم المتحدة بمجموعة من المبادرات لتعزيز التسوية السلمية للنزاع. فقد ناشد مجلس الأمن في قراره ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ جميع الأطراف أن تتعاون في عملية السلم التي بدأها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، وقرر المجلس أن تقوم جميع الدول بتنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا، باستثناء الأسلحة والمعدات المرسلة، حصرا، لاستعمال قوات حفظ السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوفد ممثلا خاصا لتقييم الحالة.

١٣ - وكانت الجهود الدبلوماسية التي بذلها الممثل الخاص السيد غوردن - سومرز، بالإضافة إلى جهود الشخصية البارزة التي عينتها منظمة الوحدة الافريقية من أجل ليبريا، أداة فعالة في توقيع اتفاق كوتونو في تموز/يوليه ١٩٩٣ برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. وقد اعتبر تعاون بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة إقليمية لحفظ السلم (هي فريق المراقبين العسكريين لدول غرب افريقيا) في تعزيز تنفيذ الاتفاق تجربة ابتكارية في مجال حفظ السلم، وكان اشتراك قوات من دولتين من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية التي ليست أعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا - وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا - في فريق المراقبين العسكريين عاملا أضفى بعدا قاريا إيجابيا.

١٤ - بيد أن عملية السلم، كما أشير إليه أعلاه، قد واجهت مشاكل خطيرة. فقد أدى استمرار انعدام الأمن ووجود الفصائل إلى إعاقة توسيع ولاية الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا وإقامة سلطة مدنية في كل أنحاء البلد . ومع ذلك، فإن الحكومة الانتقالية تحاول جاهدة وضع برنامج مركز لتوحيد البلد. ويتمثل الشاغل الرئيسي في إقامة مجتمع خال من البنادق. وأن الربط بين نزع السلاح والإنعاش الاقتصادي وتوليد الدخل. وإعادة تشكيل إدارة الشركات التابعة للدولة، وحمل رسالة السلم والمصالحة إلى أجزاء عديدة من البلد، ولا سيما غبارنغا، وتوبمانبورغ وبوشانان، هي أيضا من الأهداف القريبة الأجل للحكومة الانتقالة.

باء - المبادرات المتعلقة بالانعاش والتعمير والمصالحة الوطنية

١٥ - تابعت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فيما تبذله من جهود للتغلب على الحالة الأمنية المتعثرة التي سادت طيلة السنة الحالية، تنفيذ عدد من التدابير المبتكرة دعما لإعادة دمج المجتمعات المحلية وإنعاشها. وتشمل الخطة العامة لإعادة دمج السكان المهجَّرين ما يلي: (أ) دعم أنشطة الإنعاش في المجتمعات المحلية التي يتوقع أن تستوعب المهجرين داخليا والمقاتلين السابقين المسرحين؛ (ب) دعم إعادة اللاجئين الليبريين إلى بلدهم وإعادة توطينهم؛ (ج) المساعدة في إعادة اللاجئين السيراليونيين الذين يعيشون في ليبريا إلى بلدهم.

١٦ - وإذ يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي أن السلم لن يتحقق ويدوم من خلال نزع السلاح وحده، فقد ساعدا الحكومة في الشروع في برنامج سريع التأثير مدر للخل مولد لفرص العمل يهدف أول ما يهدف إلى خدمة أولئك الذين سُرحوا ولكنهم لم يستطيعوا العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية بسبب الحالة الأمنية، ووفر برنامج المتطوعين الوطنيين عمالة مؤقتة على أساس توفير الغذاء مقابل العمل للمقاتلين السابقين والأفراد المهجرين وذلك في قطاعات مختلفة مثل المرافق الصحية الحضرية واصلاح الهياكل الأساسية وصيانة الطرق وتنظيف الأراضي. وقد صمم بحيث يخدم في آن واحد هدفي المصالحة والإنعاش المجتمعي. وقد دُعم برنامج المتطوعين الوطنيين في منطقة مونروفيا بحملات للتوعية المجتمعية على رأسها زعماء المجتمعات المحلية، أكدت على فائدة خدمات فرق العمل. أما في غيرها من أنحاء البلد فقد استخدمت الحملة الهياكل المجتمعية التقليدية كلما توفرت. وأعطيت للمتطوعين

دورات توجيه ترشدهم إلى كيفية التعامل مع ردود الفعل العامة السلبية التي يمكن أن تنشأ إزاء وجودهم في المجتمعات المحلية.

١٧ - وقد انخرط في المرحلة الاختبارية من البرنامج أكثر من ١ ٠٠٠ متحارب سابق في مونروفيا و ٣٠٠ آخرون في مقاطعة مارغبي كمتطوعين وطنيين. وأشرف على أنشطة توفير الغذاء مقابل العمل المنظمات غير الحكومية الوطنية مثل منظمة الغذاء من أجل الحياة في الحالات الطارئة الخاصة ومنظمة الليبريون المتحدون لخدمة الإنسانية بالتعاون مع هياكل الرعاية المجتمعية القائمة. وقام برنامج الأغذية العالمي بتوفير السوقيات والأدوات والأغذية والنقل. وكان مقررا توسيع البرنامج بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركة في التكاليف من جانب برنامج الأغذية العالمي/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وربطه بمبادرات أخرى لتشغيل مدرسين وعمال صحيين وتطوير المشاريع الصغيرة والأنشطة الانتاجية، ولا سيما مع النساء. وكان متوخى أيضا إقامة روابط مع برامج التدريب المهني.

١٨ - وإلى أن تقيم ليبريا علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الكبرى على أساس نظامي، ستضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن دعم الحكومة الانتقالية في وضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية مستدامة وفي تعبئة الموارد. وفي هذا الميدان، تهدف الأمم المتحدة إلى ضمان وجود ارتباط مستمر بين الإغاثة الطارئة، والإنعاش المجتمعي الأولي والتعمير الأطول أمدا والتنمية البشرية المستدامة، مع مشاركة جادة من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء مناقشات فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الافريقي والمانحين بشأن خطط الإنعاش والتعمير المقبلة من أجل ليبريا. وفي هذا الإطار، رتب البنك الدولي اجتماعا غير رسمي للمانحين الرئيسيين في باريس في آذار/مارس ١٩٩٤، أعقبته بعثة تقييم قام بها موظفوه في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية اجتماع غير رسمي للمانحين في أبيجان في حزيران/يونيه ١٩٩٤ حضره عدد كبير من المشتركين من ليبريا والمجتمع الدولي.

١٩ - واتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع الحكومة الانتقالية على صياغة برنامج شامل مترابط للإنعاش والتعمير والمصالحة، بما في ذلك إطار للسياسة العامة. وسيجري وضع البرنامج بمساعدة فريق أساسي مؤلف من اختصاصيين وطنيين يجلبون من جميع قطاعات المجتمع. وسوف يُتمم هذا المشروع، الذي سيضطلع به بتكاليف متقاسمة بين مصرف التنمية الافريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببرنامج مواز، يموله الاتحاد الأوروبي، لإجراء دراسات وتقييمات تتعلق بإصلاح الهياكل الأساسية واصلاحات للقطاع العام. وسيقوم مشروع مصرف التنمية الافريقي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة ستقدم فيه الحكومة خطتها للتعمير وملفها للإصلاحات.

٢٠ - وستُلتمس بصورة نشطة مشاركة المانحين المهتمين والمنظمات المالية في إعداد الخطة. وقد أعرب البنك الدولي بالفعل عن رغبته في تقديم المساعدة لبناء القدرة المؤسسية في قطاعات مثل الإدارة المالية وجمع البيانات. وسيواصل البنك أيضا إجراء مشاورات مع صندوق النقد الدولي والحكومة الانتقالية بشأن العمل المشترك في مجال الاقتصاد الكلي.

جيم - الانتخابات

٢١ - تضطلع لجنة الانتخابات، بموجب اتفاق كوتونو، بمسؤولية تنظيم وإدارة انتخابات عامة ورئاسية. وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، حدد الموقعون على الاتفاق ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موعدا لإجراء الانتخابات. وكان ذلك القرار مستندا إلى افتراض أنه سيجري وزع فريق المراقبين العسكرين لوقف اطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وزعا كاملا في جميع الموانئ ونقاط الدخول في جميع أنحاء ليبريا وأن نزع السلاح سيكون قد تم بصورة فعلية؛ ومن الواضح أن هذين الشرطين لم يتحققا. ويدعو اتفاق اكوسومبو إلى إجراء انتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وهذا إطار زمني يتلاقى ومقترحات المؤتمر الوطني لليبريا.

٢٢ - وقد قدمت الأمم المتحدة دعما من أنواع مختلفة للأعمال التحضيرية للانتخابات. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٤، أوفد الأمين العام فريقا دوليا من المستشارين إلى ليبريا. وأكد الفريق أهمية اتخاذ ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة اللاجئين إلى بلدهم وإعادة توطين المهجرين، وتسجيل الناخبين وترسيم الحدود بوصفها شروطا مسبقة للانتخابات. وأثيرت كذلك مزايا اتباع نظام تمثيلي نسبي في مرحلة ما بعد النزاع المدني. وأرسل فريق متقدم من مراقبي الانتخابات إلى ذلك البلد، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية إلى لجنة الانتخابات.

ثالثا - استعراض قطاعي لأنشطة المساعدة الإنسانية

ألف - الأغذية والتغذية

٢٣ - خلال الفترة المستعرضة، استجاب برنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى، وبخاصة هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، لازدياد الحاجة الطارئة إلى الأغذية في جميع أنحاء ليبريا التي يمكن الوصول إليها. وكانت السلع الغذائية المقدمة هي الأرز والزيت والفاصوليه ومزيج من الذرة وفول الصويا للتغذية التكميلية للفئات الضعيفة. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من الأغذية مقدما من برنامج الأغذية العالمي. وقدمت هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية ٣٠ في المائة وقدمت جهات أخرى، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، الـ ١٠ في المائة الباقية. وقامت الأخيرة أيضا بتوزيع الأغذية.

٢٤ - وجرى التوزيع الفعلي لأغذية برنامج الأغذية العالمي ومعظم أغذية خدمات الإغاثة الكاثوليكية بواسطة عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في أكثر من ٥٠٠ ١ نقطة توزيع. وقد شحنت السلع الغذائية إلى مونروفيا أو سان بيدرو (كوت ديفوار). ثم قام برنامج الأغذية العالمي بتسليم شحنات بصورة مباشرة إلى منظمات غير حكومية معينة في مستوعات إقليمية. وقام برنامج الأغذية العالمي بدفع تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة.

٢٥ - وكانت العوامل المساعدة في زيادة توصيل الأغذية هي زيادة سهولة الوصول إلى بعض المناطق في الجنوب الشرقي والشمال الشرقي وزيادة سهولة عبور الحدود والخطوط وانتقال السكان إلى المناطق التي يسهل الوصول إليها. وقد وزع حوالي ١٥ في المائة من الأغذية في مونروفيا.

٢٦ - وفي عام ١٩٩٢ وزع ما مجموعه ٠٠٠ ٧٠ طن متري من أغذية الإغاثة في ليبريا، سُلم ٧٥ في المائة منها في مونروفيا. وفي عام ١٩٩٣ تضاعفت عمليات التوزيع بين النصف الأول من السنة (٠٠٠ ٢٥ طن متري) والنصف الثاني (٠٠٠ ٥٠ طن متري)، مع تركز معظم الزيادة خارج مونروفيا.

٢٧ - ووزع حوالي ٠٠٠ ٤٦ طن متري بين كانون الثاني/يناير و حزيران/يونيه ١٩٩٤، منها ٤٠ في المائة فقط في مونروفيا. وزادت عمليات التوزيع في بيوكانان ومقاطعة بونغ زيادة كبيرة خلال هذه الفترة. وفي نيسان/أبريل و أيار/مايو و حزيران/يونيه وزع أكثر من ٠٠٠ ٩ طن متري في مقاطعات بونغ ونيمبا مارغيبي العليا. وفي نيسان/أبريل أيضا، وزع الأرز توزيعا عاما لأول مرة في مقاطعات ماريلاند وغراند غيده الجنوبية وغراند كرون في الجنوب الشرقي. وتناقصت عمليات التوزيع في مقاطعات لوفا وكيب ماونت وبومي، ثم توقفت تماما، مع إرسال قوافل إغاثة خاصة بصورة متقطعة تحت حماية فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

٢٨ - وفي مونروفيا خُفض التوزيع العام للأغذية من ست مرات في السنة في عام ١٩٩٢ إلى أربع مرات في عام ١٩٩٣. وقد استفاد الأشخاص المهجرين حديثا الذين وصلوا إلى أرباض مونروفيا من عمليات التوزيع الطارئة. وفي الوقت ذاته، ارتفع الدعم المؤسسي المقدم إلى المدارس والمستشفيات بما فيها موظفوها بما يزيد على ١٠٠ في المائة. وبالنظر إلى نشوء امكانيات أفضل للحصول على الرزق بالنسبة للمقيمين في مونروفيا، فقد أصبحت عامة السكان أقل اعتمادا بكثير على أغذية الإغاثة. ولذلك، فقد تنبأ برنامج الأغذية العالمي بحدوث تخفيض إضافي في التوزيع العام للأغذية ليصبح ثلاث مرات في السنة في عام ١٩٩٤.

٢٩ - وقد استهدفت المعونة الغذائية لعام ١٩٩٤ ما مجموعه ١,٨ مليون شخص من بينهم ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من سيراليون. وما زالت كمية التموين القياسية الموصى بها من قبل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠ غرام من الأرز للشخص الواحد في اليوم باستثناء مونروفيا، حيث الكمية ١٠٠

غرام. ويشمل التموين الموصى به أيضا ٦٠ غراما من الفاصوليه للشخص الواحد في اليوم في المناطق الريفية و ٢٥ غراما من الزيت في المناطق الحضرية. وللفئات الضعيفة يُكمل التموين بـ ١٠٠ غرام من الأرز (أو غيره من الأغذية الرئيسية) و ١٢٥ غراما من مزيج من الذرة وفول الصويا أو الفاصوليه. وقد حُسبت الكمية المقابلة اللازمة من الأغذية بـ ٢١٥ ١٧٤ طنا متريا كان منها ١٥٠ ١٣٣ طنا متريا للتوزيع العام. وفي حزيران/يونيه، كانت الكمية الإجمالية المتعهد بها أو الجاري إرسالها ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ طن متري. ولذلك، فإن ٠٠٠ ٤٠ طن متري أخرى على الأقل من السلع الغذائية ما زالت مطلوبة.

٣٠ - وبالنظر إلى القتال الجاري وما يترتب عليه من تهجير للسكان، كان محصول عام ١٩٩٣ وأعمال الزراعة في عام ١٩٩٤ دون المتوقع. فكثير من السكان في مقاطعات باسا وكيب ماونت وبومي ممن كانوا قد أعدوا حقولهم للزراعة شردوا في الفترة التي كان ينبغي أن يغرس فيها الأرز. وبصورة عامة، توقفت أنشطة الزراعة أو عرقلت في نصف مساحة البلد على الأقل. ونتيجة لذلك، يقدر برنامج الأغذية العالمي أنه ستحدث زيادة جديدة في احتياجات المساعدة الغذائية لعام ١٩٩٥ في العملية الممتدة الإقليمية لليبرية (التي تشمل ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون وغينيا)، التي يتكون أكثر من ٨٠ في المائة من المستفيدين منها من الليبريين. وتقدر التكلفة الإجمالية لعام ١٩٩٥ التي سيتحملها برنامج الأغذية العالمي بمبلغ ٩٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣١ - وقد انخفضت معدلات سوء التغذية أثناء الفترة المغطاة بالتقرير انخفاضا كبيرا في المناطق التي يمكن الوصول إليها. فقد هبط المعدل في مقاطعتي بونغ ومارغبي من ٤٠ في المائة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ إلى ٧ في المائة في كانون الثاني/يناير وإلى ما بين ٤ و ٥ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي لوفا، حيث بدأ توزيع الأغذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، انخفضت معدلات سوء التغذية من ٣٠ في المائة إلى ١٢ في المائة في ثلاثة أشهر فقط. أما في نيمبا، حيث توقفت المساعدة الغذائية في أواخر عام ١٩٩٣، فقد ارتفعت معدلات سوء التغذية من ٩ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ما يقرب من ١٣ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وابتداء من منتصف عام ١٩٩٤، أسهم التوزيع العام للأغذية وبرامج التغذية التكميلية وجني المحاصيل في حدوث تحسن شامل في الحالة التغذوية للسكان. وقد انعكس ذلك الوضع في حدوث هبوط في عدد الأطفال الذين يُقبلون في مراكز التغذية العلاجية، من أكثر من ٠٠٠ ٣ إلى زهاء ٧٠٠، وفي إغلاق نصف مراكز التغذية العلاجية التي تقوم بتشغيلها هيئة أطباء بلا حدود وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع.

٣٢ - وفي منتصف عام ١٩٩٤ كان هناك ٣٠ مركز تغذية تكميلية، بالمقارنة بـ ٣٥ إلى ٤٠ مركزا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. على أن هذا التناقص كان راجعا في معظمه إلى حقيقة أن الظروف الأمنية أعاقت جهود وكالات المعونة عن الوصول إلى العديد من المناطق المتأثرة فمثلا، أغلقت جميع المراكز التسعة في لوفا العليا ولوفا الشرقية، كما أغلق معظم المراكز في غراند باسا. وظل العدد الإجمالي للأطفال المستفيدين من التغذية التكميلية عاليا عند ٠٠٠ ١٠ طفل. وكان المشردون حديثا يشكلون معظم الأشخاص

الجدد الذين منحوا حق الاستفادة من هذه التغذية. وما زالت غالبية مراكز التغذية موجودة في مقاطعتي بونغ ونيمبا، غير أن المواقع تتغير تبعا للاحتياجات.

٣٣ - وتتمثل القيود الرئيسية التي تعرقل توصيل المعونة الغذائية، فضلا عن الأوضاع الأمنية، في بطء إدماج القادمين الجدد في نظام التوزيع وعرقلات عملية التوزيع بسبب مشاكل النقل أو التعداد. وقد ساعد اسطول مكون من ١٠٠ شاحنة قدمه المانحون في التخفيف من حدة مشاكل النقل.

باء - الزراعة

٣٤ - ركز البرنامج الزراعي بصورة رئيسية على بناء الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية. ويتلخص النشاط الأساسي بتوزيع المدخلات الزراعية لضمان بقاء السكان الريفيين على قيد الحياة ودعم إعادة توطين المجتمعات الزراعية. وأن العجز عن تقديم المدخلات لموسم البذر لعام ١٩٩٤ لن يؤدي فحسب إلى تردي حالة الإمدادات الغذائية المحلية، بل سيطيل الاعتماد على المساعدة الغذائية إلى عام ١٩٩٥. ومن أجل توفير أقصى قدر من المدخلات ضافرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) جهودها مع المنظمات غير الحكومية من أجل توزيع بذور الأرز والخضروات بالإضافة الى المعدات إلى كافة المناطق الزراعية التي يمكن الوصول إليها، قبل انتهاء موسم البذر. وقد صاحب هذا التوزيع، كقاعدة مبدئية، توزيعة واحدة على الأقل من الأرز لغرض الاستهلاك من أجل التأكد من عدم استهلاك البذور عوضا عن بذرها.

٣٥ - وتناهز الاحتياجات الإجمالية من الأرز في الظروف العادية ٣٠٠ ٠٠٠ طن متري في العام ينتج ٥٠ في المائة منها محليا. وبتاريخ آب/أغسطس ١٩٩٤ قدر عدد المزارعين الذين يمكن الوصول إليهم بـ ١٢٠ ٠٠٠ بمن فيهم ٣٢ ٠٠٠ في بومي وكيب ماونت يتهددهم النزوح أو أنهم قد غادروا بالفعل. وقد تشرد ٦٠ ٠٠٠ مزارع أو أنهم غادروا بلدهم، أو أصبحوا يعيشون في مناطق نائية، ولا يمكن بالتالي وفي أفضل الحالات توقع أكثر من نصف الحصاد المعتاد.

٣٦ - لقد بلغ العجز المرتقب في بذار الأرز لدى المزارعين في المناطق التي يسهل الوصول إليها حوالي ٦ ٠٠٠ طن متري، وكانت الهيئة الكاثوليكية لخدمات الإغاثة قد تمكنت من تأمين أموال لما يقارب ٤٠ في المائة من هذه الكمية. وقد جرى استيراد وتوزيع ١ ٨٠٠ طن متري من بذور الأرز. وكان من المتوقع أن تصل كمية ٥٠٠ طن متري الى البلاد بغية توزيعها خلال موسم البذر الجاري. واشترت الفاو ٤٥ طنا متريا من أرز المستنقعات من سيراليون، وزعت ٥ منها في الأقاليم التي أمكن الوصول إليها.

٣٧ - ووزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية ٢٥٠ طنا متريا من بذور الأرز على المشردين في بونغ ومرغيبي كما أعدت منظمة أفريكار لتوزيع حوالي ٦٠٠ طن متري في نيمبا وكيب ماونت وبومي.

٣٨ - وتقدر الاحتياجات من بذور الخضروات بـ ١٥ طنا متريا سنويا. وفي مطلع العام بلغ المخزون المشترك للخدمة اللوثرية العالمية وهيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية والفاو قرابة ٥ أطنان مترية تم توزيعها بالكامل تقريبا. كما وفرت الفاو، مساهمة منها في سد الفجوة في مجال بذور الخضروات، أموالا لشراء ٥ أطنان مترية.

٣٩ - وبما أن العديد من المزارعين إما فقدوا معداتهم وإما لم يعودوا قادرين على إصلاحها أو استبدالها كان من الأهمية بمكان توزيع المناجل والفؤوس والمعاول والرفوش من أجل إنجاح العملية الزراعية. وقد كانت هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية والفاو قد أمنتا التمويل لإمداد ٧٠ في المائة من أصل الـ ٠٠٠ ١٢٠ من المزارعين الذين يمكن الوصول إليهم، بالمعدات. وكذلك وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية ٠٠٠ ٢٥ فأس أخرى على المشردين. وقد وزعت مخزونات الخدمة اللوثرية العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي كانت في الأصل مخصصة للعائدين، على ٠٠٠ ١٥ مزارع بمن فيهم العائدون من تلقاء أنفسهم في نمباو. وكذلك احتفظت كل من الوكالة السويدية الدولية للإغاثة والتنمية وأفريكار والمفوضية باحتياطي من المعدات لتوزيعها في لوفا وسواها من الأقاليم التي يمكن الوصول إليها في حال تحسن الوضع الأمني.

٤٠ - وقد شرع على نطاق محدود بتنفيذ برامج تربية المواشي بما يشمل تربية الدواجن والخنزير. أما الدعم لقطاع المصايد فقد بقي نزرا لحد الآن، باعتبار أن معظم مناطق الصيد لا تزال غير آمنة كما نزح الصيادون التقليديون بمراكبهم عن عدد من المناطق.

جيم - الصحة والرعاية الطبية

٤١ - على الرغم من تدهور الحالة في بعض المناطق، نجحت الجهود الإجمالية الهادفة إلى إعادة تأهيل القطاع الصحي حتى منتصف ١٩٩٤. وقد تضاعف عدد المستشفيات والعيادات العاملة مرتين خلال تلك الفترة. وبحلول أيار/مايو كان ١٣ مستشفى و ١٠١ عيادة تقدم كافة الخدمات العادية مثل العلاج الطبي، ورعاية الأم والطفل، بما في ذلك التحصين ومكافحة أمراض الإسهال، ومعالجة المرضى المقيمين. وكذلك واصل مستشفيان و ١٩ عيادة في القسم الغربي الذي لا يمكن الوصول إليه من ليبريا تقديم خدماتها. فضلا عن ذلك كان ما بين الثلاثين والأربعين عيادة إضافية، بعضها متنقلة مدعومة من مختلف الكنائس والمنظمات غير الحكومية، تعمل في المناطق التي تجمع فيها الأشخاص المشردون. وقد ارتفع العدد الإجمالي للمرافق من ٨٠ إلى ١٦٠ خلال الفترة موضوع الدراسة. بيد أن أقل من ٢٥ في المائة من هذه المرافق كانت بادارة وزارة الصحة وبقي القطاع معتمدا اعتمادا كبيرا على دعم المنظمات غير الحكومية الدولية مثل أطباء بلا حدود وصندوق إنقاذ الطفولة وهيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع والمنظمات غير الحكومية الوطنية مثل هيئة الغوث الدولية للطوارئ الطبية.

٤٢ - ومنذ آذار/مارس ١٩٩٤ مع وصول الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا إلى الحكم أبدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية اهتماما خاصا بتوثيق التنسيق مع الحكومة من أجل

تسهيل الانتقال التدريجي للدعم من عهدة المنظمات غير الحكومية الى المؤسسات الحكومية. وقد تجلت هذه العملية بتسليم برنامج التحصين الموسع في إحدى مقاطعات البلاد إلى الفريق الصحي العامل في هذه المقاطعة والدعم من خلال وزارة الصحة لست عيادات يشرف عليها الفريق الطبي للمقاطعة، في مقاطعة أخرى. كما تكثف التدريب والدعم الإشرافي من أجل افتتاح المرافق الحكومية للرعاية الصحية.

٤٣ - بيد أن النزوح المتزايد مع ما يرافقه من عيش في ظروف الازدحام فاقم من خطر التعرض للأمراض الوبائية. ولا تزال الأمراض الأكثر شيوعا هي الملاريا (التي تتسبب في ما يزيد عن ٤٠ في المائة من الوفيات) والالتهابات التنفسية، والإسهال، والتهابات الجلد، والالتهابات الدودية، والتي تلازمها جميعا ظروف الازدحام وتدني الأوضاع الصحية. ومن المشكلات المتزايدة أيضا متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ففي عام ١٩٨٧ كان أقل من ٠,١ بالمائة من اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية إيجابيا. أما في ١٩٩٢ فقد جاءت النتيجة إيجابية لدى ٤ في المائة من الذين خضعوا للاختبار. وتعطي أرقام المراقبة من تموز/يوليه ١٩٩٣ لتاريخه نسبة في حدود ٥ في المائة. ويهدف البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز الذي كانت الفاو قد اقترحته، إلى مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من خلال زيادة وعي الجمهور وتدريب العاملين الصحيين وتوزيع الواقي. ومما يعيق التقدم حاليا نقص الأموال والمساهمات العينية؛ وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤ كان مخزون الـ ٠٠٠ ٥٠٠ واق قد نضب تقريبا من دون أية تعهدات جديدة بالمساهمة، بينما يتزايد الطلب باستمرار. وقد قدرت منظمة الصحة العالمية الاحتياجات بما لا يقل عن ١,٥ مليون واق إضافي.

٤٤ - وقد تضاءلت إصابات الحصبة وسوء التغذية مع استمرارهما في التسبب بمعدلات وفيات مرتفعة. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال في ليبريا في عام ١٩٩٣ مائة وتسعين بالألف، ومن بين الأسباب الرئيسية لهذه الوفيات الحصبة والتهاب السحايا والإسهال وسوء التغذية وكزاز حديثي الولادة.

٤٥ - وقد بدأ العمل على إدماج مشروعات الإغاثة العاجلة في إطار نظام موحد للرعاية الصحية الأولية. وقد أعير اهتمام خاص لتلقيح الأطفال الصغار. وقد دلت عمليات المسح على أن الجهود المبذولة قد حققت بعض النتائج. وفي منروفيا وجد أن ٨٤ في المائة من الأطفال قد لقحوا ضد السل وحوالي ٤٥ في المائة منهم ضد أمراض الأطفال الأخرى كالحصبة وشلل الأطفال. وكذلك الأمر حصنت ٣٥ في المائة من الأمهات ومن خلالهن ٣٣ في المائة من الأطفال ضد كزاز حديثي الولادة بفضل التلقيح. وتبلغ معدلات التغطية بالتحصين في دول غربي افريقيا المجاورة من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة. وقد أسهم الهدف الذي حددته اليونيسيف بتلقيح ما يقرب من ٦٠ ألف طفل في زيادة التغطية.

٤٦ - وفي نمبا لم يكن إلا ١٢ في المائة من الأطفال قد لقحوا ضد الحصبة بينما لم يتلق ٥٦ في المائة منهم أي لقاح على الإطلاق بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٤ عقب حملة تحصين مكثفة قامت بها منظمة أطباء بلا حدود تم تحصين ٤٨ في المائة من الأطفال ضد الحصبة ولم

يتجاوز عدد الذين لم يحصلوا على أي تحصين ٢٨ في المائة. وكذلك كانت نسبة التحصين ضد الحصبة في مرجيبي وبونغ متدنية إذ بلغت ١٩ في المائة و ٣٥ في المائة على التوالي. وقد شنت حملات جديدة من أجل زيادة هذه المعدلات.

٤٧ - ومن بين الأنشطة الأخرى التي ركزت عليها عمليات الرعاية الصحية، الأولية الوقاية من أمراض الإسهال ومعالجتها. وفي عام ١٩٩٣ دخل ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عيادة بسبب إصابتهم بالإسهال إلا أنه لم توصف إلا لـ ٢٥ في المائة منهم إعادة ثمهية بالفم. وكان ٥٠ في المائة من مجموع متلقي العناية الريفيين يجهلون سبب الإصابة بالإسهال (ولا كيفية معالجته) ولا السبيل إلى الوقاية منه.

٤٨ - وستواصل وكالات الأمم المتحدة مع وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية إدماج مشروعات الطوارئ مع الرعاية الصحية الأولية، مع تحمل الوزارة لكامل المسؤولية في نهاية المطاف.

دال - المياه والتصحاح

٤٩ - يعتبر توفير مياه الشرب النظيفة وتحسين التصحاح العام من أمس الحاجات التي واجهتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ليبريا. وحتى قبل اشتعال الحرب كانت حالة المياه صعبة ذلك أن ٤٥ في المائة فقط من سكان الحضر و ٢٣ في المائة من سكان الريف يتمتعون بمياه شرب مأمونة، ولا يتجاوز عدد هؤلاء ٧٥٠ ألفا من أصل مليونين ومائتي ألف نسمة. وعلى الرغم من أن أقل من ٥٠ في المائة من نظام الإمداد قبل الحرب ظل سليما، فإن عدد المستفيدين لم ينخفض بشكل مأساوي. وفي منروفيا تتيح محطات المياه التي أعيد تأهيلها انتاج ٢,٤ مليون غالون يوميا، وهي إلى جانب برنامج إنشاء الآبار الضحلة والعميقة الذي نفذته لجنة الصليب الأحمر الدولية مع أطباء بلا حدود، فرع بلجيكا واليونيسيف توفر الماء للمشردين في الملاجئ وللسكان المحليين الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة. ويصل المعدل الشهري للتوزيع إلى ٦٠ مليون غالون. ويجري اختبار جودة المياه بانتظام وتعالج الآبار عند الضرورة بمادة الكلور. ورغم هذه الجهود، ليس هناك ما يكفي من الماء النظيف، وأمراض الإسهال التي تعزى إلى استعمال الماء الملوث لا تزال تعتبر مشكلة.

٥٠ - وفي بوشانان حفرت الإغاثة الدولية لمكافحة الجوع خلال الأشهر الأولى من ١٩٩٤ آبارا لإمداد ٠٠٠ ٧٠ نسمة بالماء. وفي المناطق الريفية لم يشرع بأعمال ذات شأن إلا مؤخرا. ففي الجنوب الشرقي كانت الإغاثة الدولية لمكافحة الجوع بصدد حفر أو إعادة تأهيل حوالي ٢٥٠ بئرا فيما كانت منظمة أطباء بلا حدود تعمل على حفر أو إصلاح ٣٠٠ بئر في بونغ ومارغيبي بدعم من اليونيسيف. وفي المدينتين إياهما بدأت منظمتان وطنيتان غير حكوميتين بتنفيذ مشروع لليونيسيف لإعادة تأهيل الآبار. وترمي اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الى توفير المزيد من المياه في المناطق الريفية وملاجئ المشردين.

٥١ - ولم يكن يوجد في منروفيا قبل الحرب إلا شبكة واحدة للمجارير يستفيد منها حوالي ٣٥ في المائة من السكان. وقد فاقم تلف هذه الشبكة من الاعتماد على مرافق كالمراحيض المصنوعة من الصفيح والحفر الصحية بالإضافة إلى الشواطئ والأنهار والأدغال. وقد تسبب كل هذا، إلى جانب ضحالة المعارف حول أسباب أمراض الإسهال وسبل الوقاية منها، بتفشي الإسهال على نطاق واسع في منروفيا خلال الفترة المستعرضه. وكرد عاجل شرع بتنفيذ مشروع تصحاح بيئي يشتمل على التربية الصحية (للتخلص من النفايات الصلبة وإيجاد طرق جزئية وبديلة لتشغيل شبكة المجارير).

٥٢ - ولم تشهد الحالة تبدلا يذكر لدى سكان الريف ذلك أن ٠,٥ في المائة فقط من السكان كانوا يستفيدون أساسا من مرافق صحية مبنية بشكل صحيح. وتنشأ الحفر الصحية للمشردين في الملاجئ عادة إلا أن وتيرة الإنشاء مقصرة عن مماشاة الحاجات المتزايدة بسرعة.

٥٣ - ولم يتأمن التمويل الإضافي لتنفيذ مشروعات مرافق صحية حضرية تركز على التربية الصحية ولتقوية نظم التخلص من النفايات في الموقع، وكذلك المشروعات الريفية لبناء الحفر الصحية إلا بصورة جزئية من اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية.

هاء - التعليم والتدريب

٥٤ - في حين كانت المدارس في عام ١٩٩٣ تعيد فتح أبوابها في منروفيا فقط، فيما بقيت الصفوف شاغرة في سائر أنحاء البلاد، عاد التعليم فأصبح متوفرا بعدئذ في العديد من المقاطعات. وقد واصلت اليونيسيف الى جانب المنظمات غير الحكومية الدولية ولا سيما الوكالة السبتية الدولية للتنمية والإغاثة والمنظمات غير الحكومية الوطنية وخاصة منظمة تنمية التعليم المرتبطة بالكنيسة (كريدو)، تشجيعها على افتتاح المدارس بتوفير التدريب ووسائل التعليم للمعلمين. وكذلك أنشئت في بعض الأماكن أرصدة دوارة من أجل المستلزمات والمعدات المدرسية. وتتضمن نشاطات الدعم الأخرى دورات لتجديد معارف المعلمين، وطبع المواد التعليمية وتقديم خدمة إرشاد للمصابين بالصدمات في المدارس. بيد أن هذا لم يغط إلا جزءا من الحاجات ولا يزال من الضروري تأمين التمويل من أجل إعادة التأهيل الفيزيائي والكتب.

٥٥ - لقد أفاد معظم التلاميذ من خدمة التغذية المدرسية الطارئة، بينما تلقى المعلمون وموظفو الدعم الغذاء مقابل العمل. وقد قدم الغذاء برنامج الأغذية العالمي ووزعته الوكالة السبتية الدولية للإغاثة والتنمية (أدرا) في كل من باسا ومونسيرادو، ومرغيبي والبونغ السفلي بينما وزعته الخدمة اللوثرية العالمية في غربي ليبريا والبونغ الأعلى ونيمبا.

٥٦ - ومع حلول منتصف السنة كانت ٧٥٠ مدرسة تعمل في منروفيا وجوارها ومرغيبي وباسا. وقد بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ المسجلين في هذه المدارس ٠٠٠ ٢٠٠، كما بلغ عدد المعلمين وموظفي الدعم حوالي

١٨٠٠٠. وفي نيمبا وبونغ أعيد فتح زهاء ١٥٠ مدرسة منذ نيسان/ابريل التحق بها حوالي ٢٥٠٠٠ تلميذ و ١٠٠٠ معلم وغيرهم من الموظفين. أما في الجنوب الشرقي فكانت ٩٠ مدرسة تعمل في حين تستعد ٧٠٠ مدرسة لفتح أبوابها للموسم الدراسي القادم لتستقبل ٢٠٠٠٠٠ تلميذ و ١٥٠٠٠ موظف دعم. إلا أن قرابة ٢٥٠ مدرسة كانت في السابق تعمل في لوفا وبومي وكيب ماونت أقفلت مؤقتا مما يؤثر على ٣٠٠٠٠ تلميذ و ٢٥٥٠ معلم وموظف دعم.

٥٧ - وفي ظل انعدام المواصلات والتجهيزات وهيئات التعليم المؤهلة تعمل مؤسسات التعليم العالي في ظروف صعبة. إلا أنه للمرة الأولى تخرج عدد من الطلبة من جامعة ليبريا. كما استمر تخرج دفعات من الطلبة من المعاهد التقنية والطبية المتوسطة.

٥٨ - وبنتيجة تباطؤ إنهاء حال التعبئة، لم يتسن تنفيذ التدريب المهني الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من برنامج إعادة الدمج والتأهيل المجتمعي. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ساعدا وزارة التربية في إعداد استراتيجية قصيرة المدى لتنمية قطاع التعليم بصفته محركا رئيسيا لعملية السلام. وقد تجلت هذه الاستراتيجية في برنامج يموله مانحون متعددون من أجل التعليم الأساسي (الابتدائي والتقني).

واو - الجماعات ذات الأهداف المحددة

١ - اللاجئون

٥٩ - كان بعض اللاجئين قد بدأ بالعودة تلقائيا إلى ليبريا قبل ازدياد القتال وحصول المحاولة الانقلابية في الأسبوع الثاني من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٧٥٠٠٠ عادوا في السنة الفائتة وحوالي ٢٥٠٠٠ في عام ١٩٩٤. إلا أن عدم تحقق أي تقدم في مجال نزع السلاح وتدهور الأحوال الأمنية منعا العودة المرتقبة لما يزيد على ٥٥٠٠٠ لاجئ ليبري إلى وطنهم، وكان من المتوقع أن يعود ١٥٠٠٠٠ منهم بصورة تلقائية.

٦٠ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، سجل أسبوعيا عودة ٥٠٠ إلى أوطانهم في مقاطعة نيمبا الغربية. وكان اللاجئون يفدون أيضا إلى مرفأ منروفيا بمعدل يبلغ حوالي ٥٠ لاجئا كل أسبوع. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي قامت بالاتصال بالأنسباء في الخارج بناء على الطلب وساعدت أولئك الذين يرغبون في العودة، سهلت عملية العودة التلقائية إلى منروفيا. وساعد شركاء المفوضية التنفيذيون - هيئة الطوارئ الخاصة لتوفير أغذية الحياة، والليبريون المتحدون لإنقاذ الإنسانية، والخدمة اللوثرية العالمية - في عملية النقل وتوفير الأغذية والسلع المنزلية للعائدين.

٦١ - وأدى التدهور الخطير في الحالة الأمنية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي اتسم بقتل المدنيين، وأعمال النهب والتدمير للممتلكات التي قامت بها الميليشيات على نطاق واسع، إلى تدفقات جديدة ضخمة للاجئين إلى داخل الكوت ديفوار وغينيا. وأفيد أيضا عن حصول تدفقات جديدة للاجئين إلى داخل سيراليون. وفي بعض الحالات، كان سكان إحدى البلدات يتحولون برمتهم إلى مشردين داخليا أو كانوا يلجأون إلى ملاذ آمن في بلد مجاور.

٦٢ - وفي هذه الأثناء، فإن معظم اللاجئين من سيراليون المقيمين في ليبريا والمقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٠٠ لم يتلقوا أي مساعدة إنسانية منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عندما أرغم انعدام الأمن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الغوثية على مغادرة مقاطعتي لوفا وكيب ماونت الغربيتين. بيد أنه أعيد تسجيل ما يزيد على ٠٠٠ ٥ لاجئ وهم الذين نجحوا في مغادرة هاتين المقاطعتين إلى مناطق أيسر وصولا، حيث تلقوا عناية خاصة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهؤلاء الأشخاص تتهددهم مرة أخرى الأحداث الأخيرة.

٢ - المشردون

٦٣ - أدى التصاعد الأخير للقتال الحزبي إلى هرب ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص من بيوتهم الريفية الأساسية. ويتألف غالبية هؤلاء السكان من النساء والأطفال والمسنين. ويعتبر هذا التحرك الجديد للمشردين مأساويا على نحو خاص وذلك نظرا لتوقف جميع الأنشطة الإنسانية في مناطق ليبريا الريفية باستثناء بوشانان حيث يعمل موظفون وطنيون تابعون لمنظمات غير حكومية دولية على مساعدة ٠٠٠ ٤٥ شخص.

٦٤ - ولما كان معظم المشردين يهربون مع النزر الضئيل من حاجياتهم الشخصية، فإن الحاجة إلى المواد الغوثية كالغذاء والملبس والأغطية وأدوات الطهي حادة على نحو خاص. ويتم توفير المساعدة الإنسانية لهؤلاء السكان بواسطة عدد من وكالات الأمم المتحدة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك بواسطة العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والكنائس. وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة الغوثية للمشردين كجزء من برنامج متكامل، معتمدة على أرصدة موقوفة على العودة المرتقبة إلى الوطن. وتأمينا لأسباب السكن المؤقتة، فإن المشردين أنفسهم يقومون عادة ببناء المأوى مما يجدونه محليا من مواد، بعيد قدومهم. وكبار المانحين للأغطية البلاستيكية لحماية الأكواخ من المطر هم صندوق إنقاذ الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بينما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تمثلت في توفير الأدوات ونقل المواد. ويتم أيضا تجهيز المواقع والمساعدة في عملية البناء بواسطة هيئة العمل الدولي لمكافحة الجوع ومنظمة أطباء بلا حدود - بلجيكا.

٦٥ - وطالما استمر تحرك الناس باتجاه أماكن أكثر أمنا، فستستمر الاحتياجات إلى المساعدة بالتنامي وبتحدي قدرة الوكالات الغوثية على الاستجابة. ولذلك فلقد ناشدت الأمم المتحدة المانحين على مواصلة الاستجابة فورا لطلبات الحصول على الموارد بغية سد الاحتياجات الملحة للمشردين الجدد.

٣ - الأطفال الذين يعانون ظروفا صعبة

٦٦ - تم توفير معظم المساعدة المقدمة للأطفال الذين يعانون ظروفا صعبة من خلال جهد تعاوني بذلته عدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويقدم الطعام للأيتام والمسيبين والمشردين من الأطفال الذين انقطعوا تماما عن أهلهم في دور الأيتام. وإن صندوق إنقاذ الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تنشطان بصورة خاصة في برنامج البحث عن الأصول العائلية ولم الشمل وكذلك في إيجاد الحلول الدائمة من خلال رعاية الحضانة. ويوفر برنامج مساعدة الأطفال، وهو منظمة غير حكومية ليبرية، الموظفين لعدد متزايد من دور الأيتام.

٦٧ - وخول برنامج مساعدة الأطفال مسؤولية إدارة البرامج المتعلقة بالأطفال المتحاربين سابقا وذلك بمساعدة أطباء بلا حدود - بلجيكا، وصندوق إنقاذ الطفولة واليونيسيف. ومن المقدر أن يستفيد فعلا حوالي ٦ ٠٠٠ طفل من المساعدة الرامية إلى إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وتشكل المشورة الخاصة والرعاية الصحية والتربية جزءا من البرنامج. وأنشئ حتى الآن ثلاثة مراكز تعنى بحوالي ٢٠٠ من الأطفال.

٦٨ - وتشتمل المساعدة الأخرى للأطفال على برنامج للتدريب المهني الزراعي بمنروفيا لحوالي ٥٠٠ طفل من أطفال الشوارع بتمويل من اليونيسيف؛ وعلى برنامج تدريبي للمستشارين في مجال صدمات الحرب مع عقد حلقات عمل خاصة بالمدارس؛ وعلى تقديم الدعم لحلقة عمل تتعلق بتقويم أعضاء المقعدين من الأطفال لأسباب جسدية.

٤ - المسنون

٦٩ - أدى التشرد الواسع النطاق إلى انهيار عام في نظام الأسرة الواسع. ونتيجة لذلك، يفد العديد من المسنين، إضافة إلى القصَّر غير المصحوبين، إلى مواقع المأوى من دون أسرهم. ومنهم الكثير من المرضى والمصابين غالبا بسوء التغذية. ومنذ أواسط عام ١٩٩٣، ركزت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، وهي منظمة الإغاثة الطارئة الخاصة بالمسنين، على محنة هؤلاء المسنين المعزولين، وأنشأت سبعة مراكز في منروفيا وبوشانان ومارغيبي لما يزيد على ١ ٠٠٠ من المشردين المسنين. ومع المساعدة التي تتلقاها من المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم منظمة الإغاثة الطارئة الخاصة بالمسنين بتوفير أموال خاصة لمواجهة الاحتياجات الغذائية والصحية وغيرها من الاحتياجات الخاصة بالمسنين. كما بوشر أيضا بالمشاريع المدرة للدخل. وتعذرت الاستجابة لطلب الحكومة لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل مآوي أخرى بسبب وجود ثغرات في التمويل.

٥ - سوء معاملة النساء والفتيات

٧٠ - تعرض ألوف من النساء والفتيات، على مدى الأعوام، للعنف الجنسي وغيره من أشكال المعاملة السيئة. وتدل التقارير على أن جميع الفصائل ترتكب على نحو متكرر أعمال الاغتصاب والاعتداء على النساء. وغالبا ما يتم اختطاف النساء واحتجازهن كرقيق أبيض. وقد بدأ تقديم المساعدة إلى هذه المجموعة منذ سنة خلت في منروفيا وامتد مؤخرا إلى بوشانان. ويقوم المجلس النسائي الوطني في ليبريا، بتمويل من اليونيسيف، بتنفيذ برنامج يتضمن إسداء المشورة، والخدمات الطبية والتدريب في مجال الأنشطة المدرة للدخل. وتقوم محامية أيضا بتوفير الخدمات القانونية على أساس مخصص. وقدمت المساعدة في منروفيا لما يزيد على ١ ٠٠٠ إمرأة خلال السنة الأولى. وفي بوشانان سعى ما يزيد على مائة من النساء اللواتي أسيئت معاملتهن للحصول على المشورة خلال مشروع رائد مدته ستة اسابيع. والهدف من وراء ذلك هو زيادة توسيع نطاق البرنامج، بدءا من غبارنغا، عندما تسمح الظروف بذلك.

رابعا - المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المانحين

٧١ - تعتمد جهود تقديم المساعدة الإنسانية في ليبريا على التبرعات التي يقدمها المجتمع الدولي - سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف - استجابة لعدة نداءات خاصة وعامة أصدرها الأمين العام منذ عام ١٩٩٠. وبلغت المساعدات المقدمة للفترة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ١٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٧٢ - وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أصدر الأمين العام نداء آخر مشتركا بين الوكالات ناشد فيه تقديم مساعدة بمبلغ ٢٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة التي تنتهي بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويستهدف هذا النداء تغطية فترة الانتقال من الصراع الأهلي إلى الحكم الديمقراطي، موفرا بذلك صلة بين الإغاثة الإنسانية، وأنشطة الإنعاش القصيرة المدى وبرنامج الإنعاش والتعمير المتراوح بين المتوسط والطويل المدى. وأعيد النظر لاحقا في المبلغ المطلوب لإنقاصه إلى ١٧٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكي يعكس التطورات الجارية في البلد، وخصوصا عدم القدرة على الاضطلاع بعملية إعادة جماعية منظمة للاجئين الليبريين. وكما يمكن رؤيته من مرفق هذا التقرير، فقد أفيد عن حصول تبرعات بمبلغ ٨٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى تاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أنه قد جرى تقديم مبلغ ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ليبريا من أجل المساعدة الإنسانية خارج إطار هذا النداء، إما بطريقة ثنائية من خلال المنظمات غير الحكومية أو من خلال وكالات الأمم المتحدة.

٧٣ - وتختلف الاستجابات لنداء ١٩٩٣-١٩٩٤ اختلافا بينا من قطاع إلى قطاع آخر. إذ تم التعهد بتقديم ما يقرب من ثلاثة أرباع السلع الغذائية الأساسية المطلوبة حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. لكن قلة من

التبرعات قدمت إلى البرامج المتصلة بإعادة توطين المجتمعات المحلية وإعادة دمجها، كبرامج الرعاية الصحية والطبية لمنظمة الصحة العالمية، وبرنامج منظمة العمل الدولية للتدريب المهني ومتطلبات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) فيما يتعلق بالمأوى القصير الأمد وفي حالات الطوارئ.

٧٤ - ودعت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ، في جملة أمور، للمساعدة في تحمل تكاليف وزع قوات إضافية لحفظ السلم تابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا. ولكن الاستجابة حتى الآن مخيبة للآمال. فحكومة الولايات المتحدة هي المانحة الوحيدة الكبيرة التي تعهدت بمنح مبلغ ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق. وتم تلقي تبرعات أخرى من المملكة المتحدة (مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإزالة الألغام، والأنشطة الصحية وأنشطة الإغاثة الإنسانية)، والدانمرك (٠٠٠ ٢٩٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وألمانيا (٢٠ شاحنة). وأبدى كل من اليابان والسويد وهولندا رغبته بالتبرع ولكنه لم يفعل ذلك حتى الآن.

٧٥ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، دعا الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها من المانحين إلى توفير المعلومات بشأن المساعدة المقدمة إلى ليبريا في إطار قرار الجمعية العامة ١٩٧/٤٨. وتم استلام ردود من الدول التالية:

(أ) فنلندا - بلغت المساعدة الإنسانية المقدمة لليبريا في العام ١٩٩٣ مليون ماركا فنلندية عن طريق اليونيسيف و ١,٥ مليون ماركا فنلندية عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولعام ١٩٩٤ بلغت المساعدة ١,٥ ماركا فنلندية عن طريق اليونيسيف.

(ب) اليابان - قدمت اليابان المساعدة التالية من أجل إنعاش وتعمير ليبريا: (١) ٣,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى اللاجئين عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ (٢) ٥,٦٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل توفير الغذاء للاجئين عن طريق برنامج الأغذية العالمي؛ (٣) ١,٦٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل توفير الغذاء للمشردين عن طريق برنامج الأغذية العالمي.

(ج) النرويج - تم منح ما مجموعه ٩٥١ ٩٨٧ ٣ كرونة نرويجية، بما فيها ٩٥١ ٤٨٧ ١ كرونة عن طريق منظمة أطباء بلا حدود من أجل تقديم المساعدة الطارئة للاجئين الليبريين في غينيا، و ٦٠٠ ٣٧٠ ٢ كرونة عن طريق اليونيسيف لبرامج المساعدات الطارئة.

(د) سويسرا - بلغت المساعدة السويسرية المقدمة إلى ليبريا في عام ١٩٩٣ ٦٤١ ٢٧٩ فرنكا سويسريا عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمية. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٤، تم منح مبلغ ٠٠٠ ٦٥٦ فرنكا سويسريا عن طريق اليونيسيف وجيش الانقاذ.

(هـ) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية - خلال الفترة من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، انفقت المملكة المتحدة ١,٦٣ جنيها على المعونة الإنسانية المقدمة إلى ليبيريا عن طريق وكالات الأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر الدولي وصندوق إنقاذ الطفولة. ويشمل هذا الرقم مبلغ ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة المتبرع به إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا الذي يصرف، في جملة أمور، على إعادة تأهيل المتحاربين السابقين وعلى الأنشطة الإعلامية.

خامسا - ملاحظات ختامية

٧٦ - إن توقيع اتفاق كوتونو أذكى الآمال في أنه سيكون بمقدور ليبريا أن تنطلق بشكل جازم في عملية الانتقال من حالة مجتمع ممزق بالحرب إلى دولة ديمقراطية تنعم بالسلام خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها للمساعدة الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، تستهدف دعم الشعب الليبري في هذه العملية الشاقة.

٧٧ - وثبت أن التطلعات المعبر عنها من خلال اتفاق كوتونو هي تطلعات واهمة نظرا للتباطؤ في عملية نزع السلاح، ولبروز فصائل مسلحة جديدة واشتداد القتال، ولا سيما بعد منتصف عام ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، باتت الإغاثة الطارئة للمشردين وغيرهم من الجماعات الضعيفة تكتسي أهمية أكبر مما كان مرتقبا أصلا فيما يتصل بأنشطة إعادة التوطين، والانعاش والتعمير. وفضلا عن ذلك، أدى تفاقم المشاكل الأمنية إلى إحداث عرقلة خطيرة في أعمال وكالات المساعدة الإنسانية حتى بات متعذرا سد أمس الاحتياجات الآنية لأعداد كبيرة من الليبريين.

٧٨ - بيد أنه تحقق بعض الإنجازات الواقعية والمشجعة، حتي في إطار هذه الظروف الشديدة القسوة، بفضل الجهود الشجاعة التي لا تفتر التي بذلتها وكالات المساعدة الإنسانية. فمئات الآلاف من الليبريين تلقوا ما يقوم بأويهم من غذاء، والرعاية الطبية وغيرها من المساعدات. وتصدى البرنامج الوطني للمتطوعين للحاجة إلى توفير العمالة القصيرة الأمد للمحاربين المسرحين، وإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة من جراء الحرب، والمصالحة الوطنية. وأسهمت المساعدة الزراعية في الإبقاء على الانتاج المحلي للمواد الغذائية في بعض المناطق، وجرى القيام بخطوات كبيرة باتجاه إعادة فتح المدارس التي تعتبر عاملا حاسما في التنمية الثقافية والاجتماعية للشباب في ليبريا.

٧٩ - ولا نملك إلا أن نأمل في أن تؤدي التطورات السياسية إلى السماح قريبا بإعادة إحياء سريعة لخطط إعادة توطين المشردين والمسرحين، وإنعاش المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب وإعادة تنشيط الاقتصاد الليبري الممزق. فلقد عانى الليبريون ما فيه الكفاية من حلقة الحرب والدمار الوحشية، التي لا طائل منها وتكاد تكون من دون نهاية.

الحواشي

(١) S/26272، مرفق.

مرفق

التبرعات لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الوكالة المناشدة	المتطلبات (بدولارات الولايات المتحدة)	التبرعات (بدولارات الولايات المتحدة)	النقص (بدولارات الولايات المتحدة)	الاحتياجات المغطاة (في المائة)
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	١٤ ٦٩٨ ٩٤٢	٦٧٢ ٤٤٣	١٤ ٠٢٦ ٤٩٩	٤,٦
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٢٦ ٧٢١	٧ ٦٧٣ ٢٧٩	٢٣,٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٧٢٨ ٣٨٤	١٢ ٢٧١ ٦١٦	٢٧,٨
منظمة الصحة العالمية	١٧ ٨٠٧ ١٠٠	صفر	١٧ ٨٠٧ ١٠٠	٠,٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢ ٩٠٨ ٣٨٠	٣ ٣١٦ ٧١٩	(٤٠٨ ٣٣٩)	١١٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣ ١٦٠ ٩٥٢	صفر	٣ ١٦٠ ٩٥٢	٠,٠
منظمة العمل الدولية	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٠,٠
الموئل	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٠,٠
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في ليبريا	٢ ٨٦٣ ٠٧٦	صفر	٢ ٨٦٣ ٠٧٦	٠,٠
برنامج الأغذية العالمي (غير الأغذية)	٣ ٦٤١ ٧٢٤	٢ ١٦٨ ٨٨٩	١ ٤٧٢ ٨٣٥	٥٩,٦
برنامج الأغذية العالمي (الأغذية)	٩٢ ٣٥٥ ٠٠٥	٦٧ ٠٤٢ ٩٥١	٢٥ ٣١٢ ٠٥٤	٧٢,٦
المجموع	١٧٠ ٤٣٥ ١٧٩	٨٠ ٢٥٦ ١٠٧	٩٠ ١٧٩ ٠٧٢	٤٧,١

المصدر: جمع إدارة الشؤون الإنسانية بالاستناد إلى المعلومات التي وفرتها كل وكالة من الوكالات المناشدة.

- - - - -